شُبهة نـصب المثنَّى بالألف

د. أحمد محسن الأسدي
أستاذ لمادة النحو العربي
في جامعة الإمام الصادق (ع) في ميسان

د. الشيخ حسين شير أفكن
أستاذ في جامعة المصطفى العالميَّة
وعضو في اللجنة العلميَّة والثقافيَّة فيها

المستخلَص:

تناول هذا البحث موضوعاً مهمّاً وهو شُبهة نصب المثنَّى بالألف، حيث ركَّز على هذه الشُّبهة التي طرحها بعض المعترضين في قوله تعالى: {إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ}؛ لأنَّ {هَـذَانِ} اسم {إِنَّ}، وهو مثنَّى منصوب، وعلامة نصبه الياء لا الألف، وعليه فالصحيح أنْ يُقال: {إِنَّ (هذَيـن) لَسَاحِرَانِ}.

وقد ناقش البحث هذه الشُّبهة من زوايا مختلفة، وتطرَّق إلى التوجيهات التي حاول البعض إيجادَها للخروج من هذا الخطأ النحوي بزعمهم.

لقد ثبت من خلال البحث أنَّ الأقوال التي ذُكرت لحلِّ هذه الشُّبهة ترتبط ببحث تواتر القراءات؛ فالذي يعتبر القراءات المختلفة، أو على الأقل القراءات السبع، حجَّةً ومتواترةً فإنَّه يعتبر الآية (إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ) متواترةً أيضاً، ومع القول بتواتر هذه القراءة فهو قائل بقرآنيَّتها، وبالتالي عليه أنْ يبحث عن حلِّ شُبهة رفع اسم (إنَّ) في الآية، وأمَّا الذين يرون عدم تواتر القراءات، أي أنَّ كلَّ لغةٍ تُقاس وتُقيَّم بالالتفات إلى ملاك صحَّتها، فيقولون: إذا لم تتَّصف القراءة بشرائط الصحَّة فإنَّها تسقط عن الاعتبار، ولا حاجة للتفسير

والتوجيــه.
عــلى أنَّ القائلـين بتواتـر القـراءات قـد تمسَّـكوا لإثبـات مدَّعاهـم بعـدَّة أدلَّـة ذُكـرت في كُتـب القـوم، وتـمَّ تحليلهـا، وبـما أنَّهـا لم يكـن لهـا سـند علمـي لم يُعبـأ بهـا.

الكلـمات المفتاحيَّـة: الشُّـبهة، إنَّ، هــذان، الــلام المزحلقــة، القــراءات، البنــاء.

Suspicion of the monument of Al-Muthanna in the thousand

Dr. Ahmed Mohsen Al-Asadi
Dr. Sheikh Hussein Sher Afkin

Abstract
This research dealt with an important topic, which is the suspicion of accusing Al-Muthanna in the thousand, where it focused on this suspicion raised by some objectors in the Almighty's saying: {Indeed, these two are sorcerers}; Because {this} is the name of {in}, and it is a two-dimensional position, and the sign of its accusation is ya, not the alif, and it is correct to say: {Indeed (these two) are sahran}.
The research discussed this suspicion from different angles, and it touched upon the directions that some have tried to find to get out of this grammatical error they claim.
It has been proven through research that the statements that were mentioned to resolve this suspicion are related to the research of the frequency of readings; The one who considers the various readings, or at least the seven readings, to be reliable and mutawatir, considers the verse {Indeed, these two are magicians} mutawatir. They see the lack of frequency of readings, meaning that every language is measured and evaluated by paying attention to the angel of its validity, so they say: If the reading is not characterized by the conditions of health, it falls out of consideration, and there is no need for interpretation and guidance.
However, those who say the frequency of the readings have stuck to prove their claim with several evidences mentioned in the books of the people, and they were analyzed, and since they had no scientific support, they did not care about them.

Keywords: Suspicion, that, these two, Al-Lam Al-Zalqa'a, readings, construction.

تمهيد:

اختلـف القـرَّاء في قـراءة هـذه الآيـة: ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَـاحِرَانِ﴾؛ فقـرأ ابـن كثـير، وهــو مــن القــرَّاء الســبعة، وحــده بتخفيــف ﴿إِنَّ﴾ و(هــذانِّ) بالألــف مــع تشـديد النـون، حيـث جعـل التشـديد عِوضــاً مــن الألــف المحذوفــة التــي كانــت في (هــذا)؛ لأنَّ الأصــل في (هــذان): (هــذاان)، فحُذفـت الألـف في هــذه المفـردة. وقـرأ حفـص، وهــو أحــدُ راويَــي عاصــم الــذي كان مــن القـرَّاء السـبعة، كذلـك، إلاَّ أنَّـه خفَّـف نــون ﴿هَــذَانِ﴾، ووافقــه ابــن محيصــن

الـذي كان مـن القـرَّاء الأربعـة عـشر، وقـرأ أبـو عمـرو، وهـو مـن القـرَّاء السـبعة ﴿إِنَّ﴾ بتشـديد النـون، و(هذَيـنِ) باليـاء مـع تخفيـف النـون، وقـرأ نافـع وابـن عامـر والكسـائي، وهـم مـن القـرَّاء السـبعة، وأبـو بكـر، وهـو أحـدَ راويَـي عاصـم الـذي كان مـن القـرَّاء السـبعة، وحمـزة وأبـو جعفـر ويعقـوب، وهـم مـن القـرَّاء العـشرة، وخلـف، وهـو مـن القـرَّاء الأربعـة عـشر، بتشـديد ﴿إِنَّ﴾، و﴿هَـذَانِ﴾ بالألـف وتخفيـف النـون. [يُنظـر: أبـو عـلي الفـارسي، الحُجَّـة للقـرَّاء السـبعة، ج٣، ص١٤٢، أبـو عـلي الفـارسي، الحُجَّـة في عِلـل القـراءات السـبع، ج٣، ص١٣٧١].

أمَّـا قـراءة ابـن كثـير وحفـص فهـي أوضـح القـراءات في هـذه الآيـة معنـىً ولفظـاً وخطَّـاً؛ وذلـك لأنَّ (إنْ) مخفَّفـة مـن الثقيلـة وقـد أُهملـتْ، و﴿هَـذَانِ﴾ مبتـدأ مرفـوع بالألـف لأنَّـه مثنَّـى، و﴿لَسَـاحِرَانِ﴾ خـبر مرفـوع بالألـف لأنَّه مثنَّـى أيضـاً، وأمَّـا الـلام فهـي الـلام الفارقـة بـين (إنْ) النافيـة والمخفَّفـة، فتدخـل عـلى الخـبر إنْ كانـت بعدهـا جملـة اسـميَّة، وعـلى مـا هـو في معنـاه إنْ كان بعدهـا جملـة فعليَّـة، نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَإِنْ يَـكَادُ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا لَيُزْلِقُونَـكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[القلـم، الآيـة ٥١]؛ ولذلـك التزمـوا أنْ يكـون الفعل الواقـع بعدهـا مـن النواسـخ. [يُنظـر: الزمخـشري، الكشَّـاف، ج٣، ص٧٤، ابـن يعيـش، شرح المفصَّـل، ج٢، ص٣٥٨]. وهـذا عـلى رأي البصريِّـين، وأمَّـا الكوفيُّـون فقـد ذهبـوا إلى أنَّ (إنْ) نافيـة ومـا بعدهـا مبتـدأ، والـلام بمعنـى (إلاَّ) ومـا بعدهـا خـبره، كأنَّـك قلـت: مـا هـذان إلاَّ سـاحران. [يُنظـر: ابـن الحاجـب، الأمـالي، ج١، ص١٥٦، ابـن الأنبـاري، البيـان في غريـب إعـراب القـرآن، ج٢، ص١٤٦].

وأمَّـا قـراءة أبي عمـرو فهـي واضحـة مـن حيـث الإعـراب والمعنـى، وأنَّهـا موافقـة للقواعـد؛ لأنَّ (هذيـنِ) اسـم (إنَّ) وقـد نُصـب بالياء، و﴿لَسَـاحِرَانِ﴾ خبرهـا، والـلام هـي المزحلقـة للتأكيـد، لكنَّهـا مخالفـة في الوقـت نفسـه لرسـم المصحـف؛ إذ إنَّ ﴿هَـذَانِ﴾ رُسـمت هكـذا بالألـف في جميـع المصاحـف. [يُنظـر: القيـسي، الهدايـة إلى بلـوغ النهايـة، ج٧، ص٤٦٦٠، معرفـة، التمهيـد في علـوم القـرآن،

ج٢، ص١٤٦].

والظاهر أنَّ أبا عمرو كان يذهب في مخالفته المصحفَ إلى قول عائشة وعثمان: «إنَّه مِن غلط الكاتب فيه»، حيث روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنَّها سُئلت عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه، الآية ٦٣]، وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...﴾ [المائدة، الآية ٦٩]، وعن قوله: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء، الآية ١٦٢]، فقالت: «يابن أخي، هذا خطأ من الكاتب». [تُنظر: كُتب التفسير، الآية ١٦٢ من سورة النساء]، وروي عن عثمان أنَّه نظر في المصحف، فقال: «أرى فيه لحناً، وستقيمه العرب بألسنتها». [يُنظر: المصدر نفسه].

ولا يخفى أنَّ القرآن الكريم ليس فيه أيُّ لحن، وأمَّا ما زعمه الزاعمون في ذلك فكان منشؤه قصورَ الفهم وعدم الاضطلاع على مباني اللغة العربيَّة، وأنَّ الأحاديث مؤوَّلة. وأمَّا قراءة الباقين ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فهي مشكلة، والشُّبهة المذكورة ناظرة إليها؛ لأنَّ (إنَّ) المشدَّدة يجب إعمالُها.

الردود على شُبهة رفع اسم (إنَّ)

لا يخفى أنَّ للنُّحاة والمفسِّرين في تخريج هذه الآية الشريفة على هذه القراءة وجوهاً مختلفةً، نذكر أهمَّها:

الرَّدُّ الأوَّل: (إنَّ) حرف جواب

زعم بعض العلماء أنَّ ﴿إنَّ﴾ هنا بمعنى (نعم)، مستشهدين بقول عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبا
حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
وَيقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا
كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

والهاء هنا للسكت. [يُنظر: الفراهيدي، الجُمل في النحو، ج١، ص١٣٣، السمين الحلبي، الدُّر المصون، ج٥، ص٣٥، وغيرهما]، وإلى ذلك ذهب جماعة، منهم: أبو عُبيدة معمرُ بن المثنَّى [يُنظر: معمر بن مثنَّى، مجاز القرآن، ج٢، ص٢٢]، وعلي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير [يُنظر: ابن عادل، تفسير اللُّباب في علوم الكتاب، ج١٣، ص٢٩٦، أبو حيَّان، البحر المحيط،

ج٦، ص١٨٧]، وحُكي عن محمَّد بن يزيد المعروف بالمبرِّد، وإسماعيل بن إسحاق القاضي أنَّهما ذَكرا أنَّه أجود ما سمعا. [يُنظر: ابن جنِّي، سِر صناعة الإعراب، ج٢، ص٥٨، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص٢٢٩].

اعتراض على الرَّدِّ الأوَّل

إنَّ هذا الرأي مردود بوجهين:

الأوَّل: أنَّ مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) شاذٌّ، حتَّى قيل: إنَّه لم يثبت، بل حتَّى على تقدير ثبوت ذلك في كلام العرب من غير ندرة؛ لأنَّه ليس قبلها ما يقتضي جواباً لها. وأمَّا القول بأنَّه يُفهم من ﴿النَّجْوَى﴾ في الآيات الشريفة: ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِّ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى * فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى * قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمْ الْمُثْلَى﴾[طه، الآيات: ٦١ ـ ٦٣]؛ لأنَّها تشعر بأنَّ منهم مَن قال: (هما ساحران)، فصدَّق وقيل: (نعم)، فهذا تكلُّفٌ. [يُنظر: الآلوسي، روح المعاني، ج١٦، ص٧٠٩، الشِّهاب، حاشية الشِّهاب، ج٦، ص٢١٢].

الثاني: أنَّ لام الابتداء تدخل في السعة على المقدَّم من المبتدأ والخبر [الخُضَري، حاشية الخُضَري، ج١، ص٣٠٠]، ولذا سمِّيت بالابتداء، نحو: (لَزيدٌ عالمٌ) و(لَعالمٌ زيدٌ)، فلا يجوز أنْ تدخل على الخبر المؤخَّر، فلا يقال: (زيدٌ لَعالمٌ)؛ لأنَّ اللام تفيد تأكيد موصوفيَّة المبتدأ بالخبر، وتدلُّ على حالةٍ من حالات المبتدأ وصفةٍ من صفاته، فوجب دخولها على المبتدأ؛ لأنَّ العلَّة الموجبة لحكم في محلٍّ لا بدَّ أنْ تكون مختصَّةً بذلك المحلِّ، فوجب أنْ تختصَّ لام الابتداء بالمبتدأ ولا تدخل على الخبر المؤخَّر. [يُنظر: ابن جنِّي، سِر صناعة الإعراب، ج٢، ص٥٨، الزجَّاج، إعراب القرآن، ج١، ص٢٠٤، وغيرهما].

ولا يقال: إنَّ هذا مشكل؛ لأنَّه إذا دخلتْ (إنَّ) على المبتدأ فحينها يجب إدخال اللام على الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم، الآية ٣٢]، مع أنَّ ما ذكرتموه حاصل فيه، فيجب دخولها

على المبتدأ؛ لأنَّنا نقول: إنَّ ذلك كان لأجل الضَّرورة؛ لأنَّ كلمتَي (إنَّ) و(اللام) كلتيهما للتأكيد، فلو قلنا: (إنَّ لزيداً قائمٌ) فقد أدخلنا حرف التأكيد على حرف التأكيد، وذلك ممتنع، فلمَّا تعذَّر إدخالها على المبتدأ أدخلناها على الخبر لهذه الضرورة، ولو لم يدخل حرف (إنَّ) على المبتدأ لكانت هذه الضرورة زائلةً، وحينها وجب إدخال اللام على المبتدأ. [يُنظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج٢٢، ص٧١، الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص٣٠٥، وغيرهما].

وقد أُجيب عن إشكال دخول اللام على الخبر بوجوه:

أوَّلاً: أنَّ اللام في ﴿لَسَاحِرَانِ﴾ ليست لامَ الابتداء، بل هي زائدة للتأكيد، وليس لها الصدارة في الكلام، بخلاف لام الابتداء [يُنظر: ابن هشام، مُغني اللبيب، ج١، ص٥٧، الشِّهاب، حاشية الشِّهاب، ج٦، ص٢١٢، وغيرهما]، كما في قول الشاعر: [يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص٣٥٩ و٣٦٤، النحَّاس، إعراب القرآن، ج٣، ص٣٢، وغيرهما]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ثانياً: لو سلَّمنا أنَّ اللام هنا للابتداء، لكنَّه لا مجال لقول النحويِّين: «إنَّ اللام تدخل على المبتدأ والخبر المقدَّمَين فقط». [النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج٤، ص٥٥٦]، بل دخولها على الخبر المؤخَّر جائز، وهذه الآية حُجَّة عليهم.

ثالثاً: لو سلَّمنا أنَّها هنا للابتداء، وأنَّه لا يجوز أنْ تدخل على الخبر، لكنَّها داخلةٌ على المبتدأ المحذوف ومتصدِّرةٌ في جملتها، والتقدير: (إنَّ هذان لَهما ساحران)، كما صرَّح به الزجَّاج. [يُنظر: الزجَّاج، إعراب القرآن، ج١، ص٢٠٤].

رابعاً: أنَّ اللام قد دخلت بعد (إنَّ) هذه التي هي حرف جواب لشبهها بـ (إنَّ) المؤكِّدة والمُشبهة بالحروف لفظاً [يُنظر: ابن هشام، مُغني اللبيب، ج١، ص٥٧، وج٢، ص٨٩١، الآلوسي، روح المعاني، ج١٦، ص٧٠٩]، كما زيدتْ (إنْ)

بعد (ما) المصدريَّة لمشابهتها للنافية في قوله: [يُنظر: ابن السرَّاج، الأُصول في النحو، ج٢، ص٢٠٧ وج٣، ص١٧٣، البغدادي، خزانة الأدب، ج٨، ص٤٤٤، وغيرهما]

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ
على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

والمعنى: ورَجِّ الفتى للخير مدة رؤيتك إيَّاه لا يزال يزيد خيراً على السِّنِّ.

ويُرَدُّ القول الأوَّل بأنَّ زيادتها في الخبر خاصَّة بالشعر من باب الشذوذ أو الضرورة، ويُكتفى فيه بالسماع. [يُنظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون، ج٥، ص٣٥، ابن عادل، تفسير اللُّباب في علوم الكتاب، ج١٣، ص٢٩٦، وغيرهما].

والقول الثاني بأنَّ هذه الآية حُجَّة عليهم، مردودٌ؛ لأنَّه استدلال بمحلِّ النزاع مع احتمال غيره، والمُحتَمل لا يكون حُجَّة. [يُنظر: الشِّهاب، حاشية الشِّهاب، ج٦، ص٢١٢، القونوي، حاشية القونوي، ج١٢، ص٣٧٩].

ويُضعَّف القول الثالث بأنَّ المؤكَّد باللام لا يليق به الحذف؛ لأنَّ الجمع بين التأكيد باللام وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين، كما ذكره أبو علي الفارسي في قوله: «الحذف والتوكيد باللام متنافيان». [يُنظر: ابن هشام، مُغني اللبيب، ج٢، ص٧٩٣، الزجَّاج، إعراب القرآن، ج١، ص٢٠٤].

وقال ابن جنِّي: «ألا ترى [وهذا الأمر الأوَّل] أنَّه يُقبح أنْ تأتي بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتي به. (والأمر الثاني) ألا ترى [وهذا الأمر الثاني] أنَّ التوكيدَ من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذفَ من مواضع الاكتفاء والاختصار، فهما إذاً ضدَّان لا يجوز أنْ يشتمل عليهما عقدكلام. ويزيد [وهذا الأمر الثالث] ذلك وضوحاً امتناعُ أصحابنا من تأكيد المُضمَر المحذوف العائد على المبتدأ في نحو: (زيد ضربتُ) في مَن أجازه، فلا يجيزون (زيد ضربتُ نفسَه) على أنْ تجعل (النفس) توكيداً للهاء المرادة في (ضربتُه)؛ لأنَّ الحذف لا يكون إلاَّ بعد التحقيق والعلم، وإذا كان ذلك كذلك فقد استُغني عن تأكيده.

ويؤكِّد [وهذا الأمر الرابع] عندك

ما ذكرتُ لك أنَّ أبا عثمان [المازني] وغيره من النحويِّين حملوا قول الشاعر: (أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه) على أنَّ الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورةً كما ذكرنا قبل قليل، ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق [الزجَّاج] جائزاً لَما عدل عنه النَّحويُّون، ولا حملوا الكلام على الاضطرار إذا وجدوا له وجهاً ظاهراً قويَّاً». [ابن جنِّي، سِر صناعة الإعراب، ج٢، ص٥٨].

وقد أُجيب عن الأوَّل بأنَّ التأكيد إنَّما هو لنسبة الخبر إلى المبتدأ لا للمبتدأ وحده، ولو سُلِّم فذكرُ اللام يدلُّ على المبتدأ المنوي، وذكرُ المبتدأ لا يدلُّ على التأكيد، فكان حذف المبتدأ أولى. [يُنظر: الدماميني، شرح الدماميني، ج١، ص١٥٧، الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج١، ص١١٩، وغيرهما].

وأُجيب عن الثاني بأنَّ الكلام قد يكون موجزاً من وجه مُطنباً من وجه آخر فلا منافاة، وإنَّما المنافاة إذا كانت الجهتان واحدة. [يُنظر: المصدران أنفسهما].

وأُجيب عن الثالث بأنَّهم امتنعوا من حمل النفس على التأكيد في المثال المذكور؛ لأنَّهم رأوا أنَّ إسناد الفعل إلى المُظهر أولى من إسناده إلى المُضمَر، لا لأنَّ تأكيد المنوي ممتنع، على أنَّنا بيَّنا أنَّ المؤكَّد ليس بمحذوف في الآية مطلقاً؛ فإنَّ أحد طرفَي الكلام مذكور.

وأُجيب عن الرابع بأنَّ ذهول المتقدِّمين عن هذا الوجه لا يقتضي كونه باطلاً؛ فما أكثر ما ذُهل المتقدِّم عنه وأدركه المتأخِّر. [يُنظر: المصدران أنفسهما].

أمَّا الجواب عن الأوَّل ففيه نظر؛ لأنَّ المقام إذا كان مقامَ التأكيد فيكون المناسب له أنْ يظهر ويُصرَّح تكرر الإسناد، فإذا حذف المبتدأ الداخل عليه حرف اللام، وزُحلقت هذه اللام إلى الخبر، فلا يتبادر إلى الفهم أنَّ هناك مبتدأً محذوفاً وإسناداً آخرَ غيرَ المذكور؛ لأنَّ الظاهر حينئذ أنْ يكون ﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾، بل لا يخطر بالبال أصلاً أنَّ هناك إسناداً آخر. [يُنظر: القونوي، حاشية القونوي، ج١٢، ص٣٧٩].

وأمَّا ما قيل من أنَّ ذكر اللام يدلُّ على وجود مبتدأ محذوف، فليس

تامَّـاً؛ وذلـك لعـدة أمـور:

أوَّلاً: لـو كان كذلـك لعَلِمَـه كلُّ سـامع يسـمع هـذه الآيـة ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَـاحِرَانِ﴾، وبالتـالي لا يحصـل أيُّ اختـلاف بـين العلـماء في فهـم هـذه العبـارة وإعرابهـا.

ثانيـاً: ليـس النـزاع ـ عـلى تقديـر أنَّ الـلام لتأكيـد المبتـدأ وحـده لا الإسـناد ـ عـلى دلالـة الـلام عـلى المبتـدأ المحـذوف حتَّـى تحصـل هـذه الدلالـة مـع مجـيء الـلام، بـل النـزاع في تأكيـد المبتـدأ، فـإذا أراد المتكلِّـم أنْ يؤكِّـد المبتـدأ بقرينـة الـلام فهـل يُفهـم ذلـك مـع حذفـه؟ وبعبـارة أخـرى، أنَّ الدلالـة والقرينـة عـلى الحـذف شيءٌ وتفهيـم التأكيـد شيءٌ آخـر، ولا علاقـة بينهـما.

نعـم، إنَّ الأُمـور الثلاثـة الأُخـرى التـي طرحهـا ابـنُ جنِّـي ليسـت تامَّـة، والجـواب عنهـا في محلِّـه، إلاَّ أنَّ بطلانهـا لا أثـر لـه في إثبـات مدَّعـى ابـن جنِّـي مـن أنَّ (الجمـع بـين التأكيـد والحـذف كالجمـع بـين المتنافيـين).

ويُـردُّ الرابـع بـما يـلي: إنَّنـا نحتـاج لإثبـات هـذا المطلـب إلى دليـل مُحكـم، وتشـبيهُ (إنَّ) بـ (مـا)، والتأييـدُ لزيـادة (إنْ) بعـد (مـا) مـن قـول الشـاعر:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ
على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

لا يكفـي؛ لأنَّ زيـادة (إنْ) بعـد (مـا) المصدريَّـة في البيـت ليسـت لشـبهها بـ (مـا) النافيـة؛ لأنَّهـا لا تُـزاد بعـد (مـا) فقـط حتَّـى تكـون زيادتهـا بعـد (مـا) النافيـة لكثـرة الاسـتعمال أصـلاً وزيادتهـا بعـد (مـا) المصدريَّـة والموصولـة تشـبيهاً بهـا، بـل تُـزاد بعـد (ألا) الاسـتفتاحيَّة أيضـاً، كـما جـاء في كتـب القـوم، حيـث قالـوا: إنَّ (إنْ) تُـزاد في أربعـة مواضـع: [يُنظـر: عبَّـاس حسـن، النحـو الـوافي، ج٤، ص٤٠٦، السـيوطي، هُمـع الهوامـع، ج١، ص١٢٥، وغيرهمـا]

أحدهـا: بعـد (مـا) النافيـة، وهـو الأكثر، نحو قول الشاعر:

بني غُدانة ما إنْ أنتم ذهباً
ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ

ثانيهـا: بعـد (مـا) الموصولـة الاسـميَّة، نحـو قـول الشـاعر:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ
على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

ثالثهـا: بعـد (مـا) المصدريَّـة الظرفيَّـة، نحـو قـول الشـاعر:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ
وتعرِضُ دونَ أدناهُ الخطُوبُ

رابعها: بعد (ألا) الاستفتاحيَّة، نحو قول الشاعر:

ألا إنْ سرى ليلي فبتُّ كئيبا
أُحاذرُ أنْ تنأى النَّوى بغضُوبا

مضافاً إلى أنَّ زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريَّة لا تختصُّ بالشعر العربي، بل زيدت في النثر الفصيح أيضاً، نحو قول الرسول الخاتم (صلَّى الله عليه وآله) في حجَّة الوداع: «إنِّي تاركٌ فيكم الثقلينِ كتابَ الله وعترتي، ما إنْ تمسَّكتمْ بهما لن تضلُّوا من بعدي، وإنَّهما لنْ يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض». [المجلسي، بحار الأنوار، ج٢، ص١٠٠].

وممَّا ذُكر يظهر أنَّ ما ذهب إليه ابنُ عصفور من وقوعها في قول الشاعر: (...ما إنْ رأيتَهُ...) ضرورةً، حيث قال: «ومن زيادة (إنْ) المكسورة الهمزة في الضرورة قول الشاعر أنشده سيبويه: [الطويل]

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ
على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

فزاد (إنْ) بعد (ما) المصدريَّة وليست بنافيةٍ تشبيهاً لها بما النافية». [البغدادي، خزانة الأدب، ج٨، ص٤٤٤]، وما ذهب إليه أبو علي الفارسي من شذوذ زيادة (إنْ) بعد (ما) في الشعر العربي بقوله: «فهذه كلُّها شواذٌّ». [أبو علي الفارسي، المسائل المُشكلة، ص١٠١]، ليس بصحيح.

الرَّدُّ الثاني: (الهاء) ضمير القصَّة

زعم بعض العلماء أنَّ «إنَّ» على هذه القراءة من الحروف المُشبهة بالفعل، وأنَّ (ها) التي قبل (ذان) هي ضمير القصَّة اسمها وليست (ها) التنبيه التي تدخل على أسماء الإشارة، وأنَّ جملة «ذَانِ لَسَاحِرَانِ» المكوَّنة من المبتدأ والخبر خبرها، والتقدير: إنَّها (أي القصَّة) «ذَانِ لَسَاحِرَانِ». [يُنظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون، ج٥، ص٣٥، ابن أبي مريم، الموضِّح في وجوه القراءات وعِللها، ص٥٤، وغيرهما].

اعتراض على الرَّدِّ الثاني

وهذا الردُّ يُضعَّف بوجهين:

الأوَّل: مخالفته لخطِّ المصحف؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان يناسب أنْ تُوصل (ها) بـ(إنَّ) وتُكتب بالألف

لا أنْ تُوصل بـ (ذان) وتُكتب بدون الألف، كما توصل بالحرف الذي قبلها مع الألف في الآية الشريفة: ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[الحج، الآية ٤٦]، وهو واضح.

الثاني: أنَّه يلزم منه دخول اللام على الخبر، وهو لا يجوز في السِّعة، وقد مضى الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة.

الرَّدُّ الثالث: حذف ضمير الشأن

قال المتقدِّمون من النحويِّين: «إنَّ التقدير: إنَّه (أي الشأن) ﴿هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، فحذفَ ضمير الأمر والشأن». [الطبرسي، مجمع البيان، ج٧، ص٣١، الماوردي، النكت والعيون، ج٣، ص٤١٤، وغيرهما].

اعتراض على الرَّدِّ الثالث

وهذا الرأي ضعيف لوجهين:

الأوَّل: دخول اللام على الخبر، وقد مرَّ ما فيه من الجرح والتعديل.

الثاني: أنَّ إضمار (ها) بعد (إنَّ) ضعيف، وإنَّما يأتي في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر: [يُنظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون، ج٥، ص٣٦]

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يَوْماً
يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وظِبَاءَ

وقوله: [يُنظر: الآلوسي، روح المعاني، ج١٦، ص٧١٠، ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص١٤٦، وغيرهما]

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حسَّا
نَ ألُمه وأعْصِه في الخطوبِ

والتقدير: (إنَّه مَنْ يدخل الكنيسة) و(إنَّه مَنْ لامَ)؛ لأنَّ فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع؛ لأنَّه موضوع لمبهمٍ يُفسِّره ما بعدَه، فإذا لم يتعيَّن للسامع منه معنىً انتظر ما بعده، ولهذا اشتُرط أنْ يكون مضمون الجملة مُهِمَّاً. وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه، وما كان كذلك لا يناسبه الحذف إلاَّ في باب (أنْ وكَأنْ) المخفَّفَتين، فاستسهلوه أوَّلاً لوروده في كلام بُني على التخفيف، فحُذف تبعاً لحذف النون، وربَّ شيء يُحذف تبعاً ولا يُحذف استقلالاً، كما هو الحال مع الفاعل، فإنَّه يُحذف مع الفعل ولا يُحذف وحده، وثانياً لأنَّه لو ذُكر لَوجب التشديدُ؛ إذ الضمائر تردُّ الأشياءَ إلى أصولها. [يُنظر: ابن هشام، مُغني اللبيب، ج١، ص٥٧، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج١،

ص٣٩، وغيرهما].

الرَّدُّ الرابع: لغة بني الحارث

قال غيرُ واحدٍ من أئمَّة العربيَّة في توجيه الشُّبهة المذكورة: إنَّ ﴿هذَانِ﴾ اسمها و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبرها. واعتُرض عليهم أنَّه كان ينبغي أن يكون (هذَيْنِ) بالياء. فأجابوا: أنَّه جاء على لغة مَن يقلب كلَّ ياءٍ ينفتح ما قبلها ألفاً، فيجعلون المثنَّى كالمقصور، فيثبتون الألفَ في جميع الأحوال مع الرفع والنصب والجرِّ. ثمَّ اختلف أهل هذا الرَّدِّ؛ فالزجَّاج نسبها إلى كنانة، وقطرب إلى بلحارث بن كعب ومراد وخَثْعَم وبعض بني عُذْرَة، وابن جنِّي إلى بعض بني ربيعة، وقال بعضهم: هي لغة بني الصَّخم وبني العَنْبر وبني الهُجَيم وزَبِيْد وسراة، فهم يقولون: جاء الرَّجلانِ، ورأيتُ الرَّجلانِ، ومررتُ بالرَّجلانِ). [يُنظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون، ج٥، ص٣٦، ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج١، ص١٥٥، وغيرهما]، وأنشدوا قول الشاعر:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

أي غايتَيْهما. وقال هوبر الحارثي: [يُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٧، ص١٨٤، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٦٥، وغيرهما]

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً

دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ عَقِيم

أي: أُذُنَيْه.

قال الفرَّاء: «وذلك وإنْ كان قليلاً أقيسُ؛ لأنَّ ما قبل حرف التثنية مفتوح فينبغي أنْ يكون ما بعده ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها». [الفرَّاء، معاني القرآن، ج٢، ص١٧٩]. وذكر قطرب أنَّهم يفعلون ذلك فراراً إلى الألف التي هي أخفُّ حروف المدِّ. [يُنظر: ابن عادل، تفسير اللُّباب في علوم الكتاب، ج١٣، ص٣٠٠].

اعتراض على الرَّدِّ الرابع

الأوَّل: أنَّها لغة مهجورة غير فصيحة. [يُنظر: معرفة، شُبهات وردود، ص٣٧٠]. قال الماوردي: «لا يجوز أنْ يُحمل القرآن على ما اعتُلَّ من اللغات ويُعدَل به عن أفصحها وأصحِّها». [الماوردي، النكت والعيون، ج٣، ص٤١١].

الثاني: أنَّها خلاف لغة القرآن الكريم، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ

إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص، الآية ٢٧]، وأنَّ جميع ما في القرآن من ألفاظِ التثنية، سواء كانت أسماء مبنيَّةً كما في قوله تعالى في حال الرفع: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾[الحج، الآية ١٩]، و﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾[القصص، الآية ٣٢]، وحال النصب: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ﴾[فُصِّلت، الآية ٢٩]، وحال الجرِّ: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾[القصص، الآية ٢٧]، أم مُعربةً نحو قوله تعالى: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ.... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾[النساء، الآية ١١]، ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف، الآية ١٠٠]، ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة، الآية ٦]، ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[هود، الآية ٤٠]، ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ﴾[الأنعام، الآية ١٤٣]، فإنَّها جاءت على اللغة الفصيحة التي ترفعها بالألف وتنصبها وتجرُّها بالياء. [يُنظر: أبو شامة المقدسي، شرح الشاطبيَّة، ج١، ص٥٩٣].

الرَّدُّ الخامس: إلغاء (إنَّ)

ذهب علي بن عيسى إلى أنَّ ﴿إِنَّ﴾ في هذه القراءة ملغاةٌ وإنْ كانتْ مشدَّدةً؛ حملاً لها على (إنْ) المخفَّفة، وذلك كما أُعملت المخفَّفة حملاً لها عليها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[هود، الآية ١١١] على قراءة الحَرَمِيَّيْنِ، [يُنظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون، ج٤، ص١٣٥، ابن عادل، تفسير اللُّباب في علوم الكتاب، ج١٠، ص٥٧٦]، أو حطَّاً لرتبتها عن الفعل؛ لأنَّ عملها ليس بالأصالة بل بالشبه له، وما بعدها مبتدأ وخبر. [يُنظر: الطبرسي، مجمع البيان، ج٧، ص٣١، الآلوسي، روح المعاني، ج١٦، ص٧٠٩، وغيرهما].

اعتراض على الرَّدِّ الخامس

إنَّ هذا التوجيه غير سليم لوجوه عدَّة:

الأوَّل: أنَّنا لم نرَ الإلغاء في ﴿إِنَّ﴾ في غير هذا الموضع الذي هو محل النزاع.

الثاني: أنَّ اسم الفاعل والمصدر قد أُعملا لشبههما بالفعل، ولا يجوز إلغاؤهما.

الثالث: أنَّ اللام تمنع من هذا التوجيه؛ لأنَّ (إنَّ) إذا أُلغيت ارتفع ما بعدها بالابتداء، واللام لا تدخل على خبر المبتدأ كما بيَّناه سابقاً.

الرَّدُّ السادس: الشبه بالألف في (يفعلان)

يُحكى عن بعض الكوفيِّين أنَّ الألف في ﴿هَـٰذَانِ﴾ مُشبَّهة بألف (يفعلان)، فلم تُغيَّر كما لا يتغيَّر ألف (يفعلان). [يُنظر: القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج٧، ص٤٦٦٠، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١١، ص٢١٩].

اعتراض على الرَّدِّ السادس

إنَّ هذا الاعتراض ضعيف جداً؛ لأنَّ (ألف يفعلان) هي من قبيل الأسماء، و(ألف هذان) ـ حيث تُجعل للتثنية ـ هي من قبيل الحروف، وإنَّما لم يصح أنْ تُقلب (ألف يفعلان) لأنَّها لا يتعاقب عليها ما يختلف به معناها؛ لأنَّها لا تكون إلاَّ فاعلاً أو نائباً عنه، بخلاف (ألف هذان). [يُنظر: الدماميني، شرح الدماميني، ج١، ص١٦٠].

الرَّدُّ السابع: ألف التثنية محذوفة

إنَّه لَمَّا ثُنِّي (هذا) اجتمع ألِفان: ألف (هذا) وألف التثنية، فوجَب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فلمَّا كانت (ذا) كلمةً منقوصةً، وأنَّ ألفها أصليَّة، لم يجز حذفها؛ لئلاَّ تبقى على حرف واحد، فحُذفت ألف التثنية، والنون تدلُّ عليها، لذا لم تعمل (إنَّ)؛ لأنَّ عملها في ألف التثنية، كما قالت العرب: (الذي)، ثمَّ زادوا نوناً للدلالة على الجمع فقالوا: (الذين) في حال الرفع والنصب والجرِّ.

قال الفرَّاء: «وجدتُ الألف من (هذا) دِعامة وليست بلام فعل، فلمَّا ثنَّيتُ زِدتُ عليها نوناً، ثمَّ تركتُ الألف ثابتةً على حالها لا تزول على كلِّ حال، كما قالت العرب: (الذي)، ثمَّ زادوا نوناً تدلُّ على الجِماع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه». [الفرَّاء، معاني القرآن، ج٢، ص١٧٩].

وقال آخرون: إنَّ الألف الباقي إمَّا

ألف الأصل أو ألف التثنية؛ فإنْ كان الباقي ألفَ الأصل لم يجز حذفها؛ لأنَّ العامل الخارجي لا يتصرَّف في ذات الكلمة، وإنْ كان الباقي ألفَ التثنية فلا شكَّ أنَّهم أنابوها منابَ ألف الأصل، وعَوَضُ الأصلِ أصلٌ لا محالة، فهذا الألفُ أصلٌ فلا يجوز حذفه. [يُنظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج٢٢، ص٧١، ابن عطيَّة، المحرِّر الوجيز، ج٤، ص٦٢، وغيرهما].

اعتراض على الرَّدِّ السابع

قال الطبرسي في ردِّه على هذا الرأي: «وهو غير صحيح؛ فإنَّه لا يجوز أنْ يكون تثنيةً إلاَّ ويكون لها عَلَمٌ، ولو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف ياءً في حال الجرِّ والنصب». [الطبرسي، مجمع البيان، ج٧، ص٣١]. أمَّا في حال الجرِّ فقول أمير المؤمنين (عليه السَّلام): ﴿وَقَدْ أَرْعَدُوا وَأَبْرَقُوا وَمَعَ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ الْفَشَلُ﴾. [الشريف الرضي، نهج البلاغة ـ الخطبة ٩]، وأمَّا في حال النصب فقول رسول اللهّ (صلَّى الله عليه وآله): ﴿مَن كانَ يُحِبُّني فَلْيُحِبَّ ابْنَيَّ هذَينِ؛ فإنَّ اللهَّ أمَرَني بحُبِّهِما﴾. [المجلسي، بحار الأنوار، ج٤٣، ص٢٧٠]، وقول أمير المؤمنين (عليه السَّلام): ﴿وَصِيَّتِي لَكُمْ أَلا تُشْرِكُوا بِاللهَّ شَيْئاً، وَمُحَمَّدٌ (صلَّى الله عليه وآله) فَلا تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ، أَقِيمُوا هَذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ وَأَوْقِدُوا هَذَيْنِ الْمِصْبَاحَيْنِ﴾. [الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٢٣].

ويدلُّ على أنَّ هذه الألف للتثنية أنَّ الألف التي كانت في الواحد قد حُذفت كما حُذفت الياء من (الذي والتي) إذا قلتَ: (اللَذانِ)، نحو ما روي من أنَّ الأصبغ بن نباتة سأل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن قوله تعالى: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾، فقال: ﴿الوالدان اللَذانِ أوجب الله لهما الشكرَ هما اللَذانِ ولدا العلم وورثا الحكم وأمر الناسَ بطاعتهما﴾. [الكليني، الكافي، ج١، ص٤٢٨]، و(اللتانِ)، نحو قول الرسول الأعظم (صلَّى الله عليه وآله): «فأمَّا اللتانِ ترضون الله عزَّ وجلَّ بهما فشهادة أنْ لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً رسول الله (صلَّى الله عليه وآله)». [الكليني، الكافي، ج٤، ص٦٦].

والسؤال الذي يطرح نفسه في المقام: هل ينبغي لنا أنْ نصرِّف كلمةً لنصل إلى معنىً جديد، وإذا ما وصلنا إليه نحذف العلامة التي نستخدمها لذلك؟ مثلاً: لو أردنا أنْ نلحق (ون) بمفردة (مسلم) لإرادة معنى الجمع، فهل يمكن لنا أنْ نحذف العلامة نفسها منه إذا ما وصلنا إليه؟

قال الدماميني: إنَّ «هذا التقدير عن مظانِّ التوجيه بمعزلٍ؛ إذ لا مقتضي لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدلالة على التثنية، وإبقاء الألف التي هي من سنخ الكلمة، وليست علامة على شيء». [الدماميني، شرح الدماميني، ج١، ص١٦٠].

الرَّدُّ الثامن: بناء (هذان)

إنَّه لَمَّا كان الإعراب لا يظهر في الواحد، وهو (هذا)، جُعل كذلك في التثنية، ليكون المثنَّى كالمفرد في البناء؛ لأنَّه فرعٌ عليه.

واختار هذا القول ابن تيميَّة، وزعم أنَّ بناء المثنَّى إذا كان مفرده مبنيَّاً كان أفصح من إعرابه، وأنَّ الألف في لفظ (هذانِ) أصليَّةٌ وليست ألفَ التثنية، والنون عنوان التثنية، بل إنَّ اللفظ في حدِّ ذاته غير مُلحق بالأسماء المُعربة المثنَّاة التي تُرفع بالألف وتُنصب وتُخفض بالياء، لذا فشأن (هذانِ) شأن (الذِين)، وهو باقٍ على هيئته في الرفع والنصب والجرِّ؛ لكون الياء فيه أصليَّة أيضاً، فكما أنَّ مفرد (الذِين) (الذي)، فإنَّ مفرد (هذانِ) (هذا). [يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميَّة، ج١٥، ص١١٥ ـ ١٢٣].

على أنَّ قريشاً لم تكن تعرف (هذينِ) في النصب ولا الجرِّ، وإنَّما افترض بعض النحويِّين نصب (هذانِ) بالياء قياساً لا سماعاً، وصريح القرآن يردُّه. [يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٦٧، ابن هشام، مُغني اللبيب، ج١، ص٥٨].

اعتراض على الرَّدِّ الثامن

وقد اعتُرض على ما كتبه ابن تيميَّة، من أنَّه ليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلاَّ في هذه الآية ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، بأمرين:

الأوَّل: أنَّ القرَّاء السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى

أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾[القصص، الآية ٢٧]، مع أنَّ ﴿هَاتَيْنِ﴾ تثنية لفظ (هاتا)، وهو مبني.

الثاني: أنَّ (الذي) مبنيٌّ، وقد قالوا في تثنيته: (اللذَيْنِ) في الجرِّ والنصب، وهي لغة القرآن، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾[فُصِّلت، الآية ٢٩]. [يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٦٧].

وأجاب عن الأوَّل بأنَّه إنَّما جاء ﴿هَاتَيْنِ﴾ بالياء على لغة الإعراب لمناسبته ﴿ابْنَتَيَّ﴾، حيث قال: «فالإعراب هنا أفصح من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أنَّ البناء في ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في ﴿هَذَانِ﴾ للألف في ﴿لَسَاحِرَانِ﴾».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين (اللَذانِ) و(هذانِ) بأنَّ (اللَذانِ) تثنية اسم ثلاثي، فهو شبيه بالزيدانِ، و(هذانِ) تثنية اسم على حرفين، فهو عريقٌ في البناء لشبهه بالحروف. [يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميَّة، ج١٥، ص١١٥ ـ ١٢٣].

أقول: إذا كانت علَّة جرِّ ﴿هَاتَيْنِ﴾ هي المناسبة مع الياء في ﴿ابْنَتَيَّ﴾ فلماذا لم تُستعمل ﴿اللَّذَيْنِ﴾ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾ [فُصِّلت، الآية ٢٩] بالألف للمناسبة مع ألف ﴿رَبَّنَا﴾ و﴿أَرِنَا﴾ و﴿أَضَلاَّنَا﴾ مع مطابقته للأصل بحسب دعواه؛ لأنَّه ذهب إلى بناء الاسم المبهم المثنَّى على الألف في حال الرفع والنصب والجرِّ؟

وبعبارة أخرى، إنَّ ﴿اللَّذَيْنِ﴾ إذا قُرئت بالألف (اللَذانِ) فإنَّها تطابق الأصل والمناسبة، وإنْ كانت علَّة مجيء ﴿اللَّذَيْنِ﴾ بالياء، وكونها مُعربةً في الآية الآنفة هي أنَّها تتكوَّن من ثلاثة أحرف ومطابقتها مع (الزيدانِ)، فلماذا لم تكن (الذِينَ)، والتي هي من الموصولات، مُعربةً أيضاً، حيث إنَّها تتكوَّن من ثلاثة أحرف وتُشبه (الزيدون)، حتَّى يتطابق المثنَّى الموصول والجمع الموصول في الإعراب؟

ولا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا: إنَّ هذه الأدلَّة هي استحسانات لا سند لها؛ لأنَّ العلَّة الصحيحة هي استعمال العرب لا غير، ومن الواضح والبيِّن أنَّ حكم التثنية، سواء كانت من أسماء الإشارة أم الموصولات، في

استعمال العرب لا علاقة له بحكم المفرد والجمع [يُنظر: عبَّاس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٣٠١]، سواء قلنا: إنَّ علامة التثنية (انِ) و(يْن) هي علامة الإعراب أم البناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص، الآية ٣٢]، وقولِ الرسول (صلَّى الله عليه وآله) مشيراً إلى الذهب والحرير: «هذانِ مُحرَّمان على ذكورِ أمَّتي دونَ أناثِهم». [الطبرسي، مستدرك الوسائل، ج٣، ص٢٠٩] في حال الرفع، وقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾ [فُصِّلت، الآية ٢٩]، وقولِ الرسول (صلَّى الله عليه وآله) : «مَنْ أحبَّني وأحبَّ هذَينِ (الحسن والحسين) وأباهُما وأمَّهُما (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين) كان معي في درجتي يومَ القيامة». [الشيباني، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٧٧] في حال النصب، وقولِه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص، الآية ٢٧]، وقولِ الرسول (صلَّى الله عليه وآله) : «مَنْ ماتَ في أحد هذين الحرَمين: حرمِ اللهَّ (جلَّ جلاله)، وحرمِ رسوله (صلَّى الله عليه وآله) بعثه اللهَّ تعالى من الآمنين». [الطبرسي، مستدرك الوسائل، ج٢، ص٣٠٨] في حال الجرِّ، ولا فرق في هذه المسألة بين الأسماء المبنيَّة والمُعربة والآيات والروايات وغيرهما.

إنَّ ابن تيميَّة يرى أنَّ ألف (ذان) أصليَّة، وأنَّها كانت في الأصل (ذاان) وحُذفت منها ألف التثنية وليست ألف المفرد؛ لأنَّه لو حُذفت ألف المفرد لصارت حرفاً واحداً. ويؤيِّد ذلك بالعبارات المنقولة عن الجرجاني. [يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميَّة، ج١٥، ص١١٩].

ونقول: لو كان الأمر كما يزعم ابن تيميَّة هذا فلماذا نجد في كلمة (فم) التي هي من الأسماء الستَّة، وعند إضافتها إلى ضمير (غير ياء المتكلِّم) يلحقها حرف الألف والواو والياء بعنوان الإعراب، فتُحذف الميم وتصير حرفاً واحداً، فيُقال: «فاه ـ فوه ـ فيه»؟ كما أنَّ (انِ) أو(يْن) أُلحقت بالاسم المبني المثنَّى فكانتا علامة للإعراب لا جزءً للكلمة؟

والعجيب منه أنَّه لأجل توجيه قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ التي لم تكن

القراءة الوحيدة، بل هي واحدة من القراءات الموجودة في العبارات الآنفة، ارتكب هذا التكلُّف ومخالفة الظاهر، بحيث لم يوافقه أحد من العلماء السابقين ولا اللاحقين، ولو كان ما قاله صحيحاً لكان مجيء ﴿هَـذَانِ﴾ نصباً وجرَّاً كثيراً جدَّاً في كلام العرب، وفي كلام الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولكن لم نجد بعد التتبُّع في كلامهم شيئاً ممَّا قاله. على أنَّ مَن تتبَّع كتب الأخبار وقصص العرب وأحاديث الرواة وجد استعمال (هذين) بالياء مستفيضاً شائعاً لا يحتاج لنقلٍ مع كثرته، وليس في ذلك شُبهة الاتِّهام بالكذب أو الوضع، فإذا كان استعمال أسماء التثنية المبنيَّة بالألف في الحالات الثلاث بعنوان لغة القرآن واللغة الفُصحى ومطابقةً للقاعدة فلماذا لم يعدل علماء زمان نزول القرآن الكريم من استعمالهم إلى لغة القرآن واللغة الفصحى؟ أليس صحَّة اللغة باستعمالها؟ أليس استعمال العرب مقدَّماً على القياس؟ فلماذا تعتبرون استعمال أسماء التثنية المبنيَّة بالألف في الحالات الثلاث أقيس وأفصح من استعمالات علماء زمان نزول القرآن؟

القول المختار

لقد أوردنا الأقوال التي ذُكرت لحلِّ شُبهة رفع اسم ﴿إِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وتناولناها بالبحث والتحليل والنقد، وظهر لنا أنَّ النِّزاع والاختلاف بين العرب حول هذه الآية، والتوجيهات المختلفة لحلِّ هذه الشُّبهة كان مرتبطاً ببحث تواتر القراءات؛ فالذي يعتبر القراءات المختلفة (أو على الأقل القراءات السبع) حجَّةً ومتواترةً فإنَّه يعتبر عبارة ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ متواترة أيضاً، ومع القول بتواتر هذه القراءة فهو قائل بقرآنيَّتها، وبالتالي عليه أنْ يبحث عن حلِّ شُبهة رفع اسم (إنَّ) في الآية.

وفي قِبال هؤلاء كان هناك عددٌ من علماء الفريقَين يرون عدم تواتر القراءات، أي أنَّ كلَّ لغة تُقاس وتُقيَّم بالالتفات إلى ملاك صحَّتها، فإذا لم تتَّصف القراءة بشرائط الصحَّة فإنَّها تسقط عن الاعتبار، ولا حاجة للتفسير والتوجيه.

لقد تمسَّك القائلون بتواتر القراءات لإثبات مدَّعاهم بعدَّة أدلَّة ذُكرت في كُتب القوم وتمَّ تحليلها، وحيث إنَّها لم يكن لها سند علمي لم يُعبأ بها. [يُنظر: معرفة، التمهيد في علوم القرآن، ج٢، ص٤ ـ ٨٤، الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص١٥٧ ـ ١٥٨، وغيرهما].

الخاتمة

هل تتَّصف عبارة محل النِّزاع ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بشرائط صحَّة القراءات أو لا؟ فإذا اتَّصفت بالشرائط فعلينا أنْ نقبلها، وبالتالي نسعى للجواب عن شُبهة رفع اسم (إنَّ)، وأمَّا إذا لم تتَّصف بها فهي شاذَّة وباطلة.

وبالالتفات إلى المطالب التي تأتي حول تواتر القراءات والشروط الثلاثة لصحَّة القراءة الصحيحة، وهي:

١ ـ موافقتها مع الثبت المعروف.

٢ ـ موافقتها مع الأفصح في اللغة والأفشى في العربيَّة.

٣ ـ عدم معارضتها مع الدليل القطعي.

وعلى فرض أنَّ عبارة ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ تتطابق مع الملاك الأوَّل والثالث، فهل هي توافق الملاك الثاني أيضاً أو لا؟ إنَّ جميع العلماء القائلين بالتواتر وعدمه قطعوا بأنَّ هذه القراءة فاقدة للملاك الثاني، ولهذا السبب صاروا بصدد توجيه هذه العبارة؛ لأنَّه لم ترد في عبارات الفصحاء أنَّ المثنَّى يستعمل (انِ) في حال النصب. نعم، إنَّ بعض اللغات مثل كنانة وبالحارث بن كعب وغيرهما قد أوردت المثنَّى مع (انِ) في حال النصب بعنوان دليل على صحَّة الاستعمال، مع الغفلة عن أنَّ هذه اللغات كانت مهجورةً وغيرَ معتبرة وغيرَ مقاسة في لغة القرآن الكريم؛ لأنَّ القرآن نزل بلغة قريش إلاَّ في بعض الموارد التي نحتاج فيها إلى القرينة الحتميَّة؛ كونها خلاف الأصل.

و لو فُرض أنَّ هذه اللغات هي من اللغات المشهورة، فلماذا لم توجَّه هذه الشُّبهة بسهولة، ولم يقل بهذا القول العلماء الكبار كالفرَّاء والأخفش والمبرِّد وأبي عبيدة، ولم يستفيدوا من هذه اللغات لرفع الشُّبهة؟ هذا

أوَّلاً. على أنَّ كثرة التوجيه للشبهات دليل على أنَّ هذه اللغة مهجورة في الاستعمال القرآني ولا محلَّ لها فيه، وإلاَّ لَمَال الجميع إلى هذا التوجيه.

ثانياً: لماذا لم تُستعمل في القرآن الكريم ولو في مورد واحد التثنيةُ في حال النصب مع (انِ)، وإنَّما استعمل بحسب لغة قريش مع (ينِ) كقوله تعالى: ﴿...إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ...﴾ [القصص، الآية ٢٧]، و﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾[فُصِّلت، الآية ٢٩]؟ ومع غضِّ النظر عن الإشكالات الأُخرى فإنَّه يمكن أنْ يُقال: إنَّ القرآن الكريم استعمل لغة بني الحارث بن كعب في هذا المورد الذي حصل فيه اختلاف في صحَّة هذه القراءة، وعليه فلماذا تلاعب بعض المفسِّرين ـ لأجل تطبيق بعض القراءات مع المباني الضعيفة (تواتر القراءات) ـ بالآيات الكريمة ووجَّهوا ضربةً لعظمة وفصاحة ألفاظ هذه المعجزة الخالدة؟

ولكنَّ المشكلة تكمن في أنَّهم يريدون الجواب عن الشُّبهة على أساس مبناهم الفكري (تواتر القراءات)، وهذا المبنى لا يخضع للآيات الشريفة، ولهذا نرى بعضهم كان يقلِّد البعض الآخر لحلِّ الكثير من الشُّبهات، وأنَّهم يذكرون الواحد بعد الآخر في كتبهم لغاتٍ مثلِ بني عُذرة وبني الهُجَيم وغيرهما، قاصدين التأييد لتوجيهاتهم، في حين لا يُذكَر شيء من هذه اللغات في تفسير الآيات الأُخرى غير هذه الشُّبهة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

والجدير بالذكر أنَّنا لا نعلم مطابقة هذه الشُّبهة لأيِّ لغة من اللغات، ولا نعلم أيَّ هذه اللغات تستعمل المثنَّى في جميع الحالات مع (انِ)؛ فالزجَّاج نسبها إلى كنانة، وابن جنِّي إلى بعض بني ربيعة، وقطرب إلى بلحارث بن كعب ومراد وخَثْعَم وبعض بني عُذْرَة، وعندما تصل النوبة إلى ذكر الشاهد من هذه اللغات فإنَّهم لا يذكرون سوى بعض الأبيات الشعريَّة من بعض تلك اللغات، ولا يذكرون شواهد من جميعها، ولا يشيرون إلى نصٍّ منثور استعمل فيه (انِ) في حال النصب، بل حتَّى الفرَّاء قال بقلَّة استعمال المثنَّى في جميع الحالات مع (انِ). [يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن،

ج٢، ص١٧٩].

ونستنتج من هذا أنَّ هذه اللغات لا محلَّ لها من الإعراب في الاستعمالات القرآنيَّة، ولم تُطرح أسماؤها كلُغات مشهورة في زمان نزول الوحي، وعليه كيف نقبل قراءةً تخالف في اللغة استعمال جميع فصحاء عصرهم (الرسول (صلَّى الله عليه وآله) وأهل البيت (عليهم السلام) والصحابة) ونضطر إلى توجيهات ضعيفة مثل: «لِمَ لا نريح أنفسنا ونقول: إنَّها (إنَّ هذان) لغة، واللغة ظاهرة اجتماعيَّة لا تخضع لمقاييس نحويَّة، بل لِمَ لا نقول: إنَّها (إنَّ هذان) لغة القرآن، نُقلت إلينا بالتواتر عن رسول الله (صلَّى الله عليه وآله)، فهل لنا الخيرة في أنفسنا بعد ثبوت أمر الله في ذلك؟». [مجلة البحوث الإسلاميَّة، ج٣٥، ص٢٤٠]. ونحن نعجب كيف يحصل من قراءة بعض القرَّاء اليقينُ بالقرآنيَّة لبعض العلماء؟ نعم، يقينهم حجَّة لهم وليس لنا.

وأخيراً نشير إلى نكتة مهمَّة، وهي أنَّ سبب إصرارنا على عدم قبول قراءة ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾ هو أنَّه في مقابل هذه القراءة توجد قراءة ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وصلت إلينا جيلاً بعد جيل، ولم يحصل لأحد العلماء شكٌّ في صحَّتها، وأنَّها لا تتنافى مع القواعد اللغويَّة مطلقاً، فكيف نقبل بسهولة وندعو لقراءة أخرى وندافع عنها؟ نعم، إنَّ الدفاع أو التعصُّب بالنسبة إلى الآيات الشريفة والألفاظ التي تصل إلينا جيلاً بعد جيلٍ لازمٌ، ولكن التعصُّب بالنسبة إلى مورد فيه عدَّة قراءات، وأنَّ بعضها يخالف قطعاً اللغة التي نزل بها القرآن، لا محلَّ له، بل إنَّ هذه العصبية غير اللائقة ربما يحاول المغرضون والمستشرقون الاستفادة السيِّئة منها للطعن بالإسلام والقرآن الكريم.

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التَّسليم على خاتم النبيِّين وسيِّد المرسلين أبي القاسم محمَّد وعلى آله الطيِّبين الطاهرين.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. الأشموني، شرح الأشموني على الألفيَّة، تصحيح: حسن حمَد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢. الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: محمَّد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، الطبعة الأُولى، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان/ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣. ابن أبي مريم، أبو عبد الله نصر بن علي بن محمَّد الشيرازي (ت ٥٦٥هـ)، الموضِّح في وجوه القراءات وعِللها، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ٢٠٠٩م.

٤. ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله، الأنصاري (٥١٣ ـ ٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الطبعة الأُولى، انتشارات الهجرة، قم، إيران/ ١٤٠٣هـ ـ ١٣٦٢ش.

٥. ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن أبي بكر بن يونس الدولي (ت ٥٧٠هـ)، الأمالي، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، الطبعة الأُولى، دار الخليل، بيروت، دار عمَّار، عَمَّان، الأردن/ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٦. ابن جنِّي، أبو الفتح، عثمان بن جنِّي، سِر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأُولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٩٨٥م.

٧. ابن السرَّاج النحوي، أبو بكر، محمَّد بن سهل البغدادي، الأُصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان/ ١٩٨٨م.

٨. ابن عادل، أبو حفص، عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد سنة ٨٨٠هـ)، تفسير اللُّباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٩. ابن عطيَّة، أبو محمَّد، عبد الحق بن غالب بن عطيَّة الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠. ابن هشام، جمال الدين أبو محمَّد، عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١١. ابن هشام، جمال الدين، أبو محمَّد، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك ومحمَّد

علي حمد الله، الطبعة الأُولى، مكتبة سيد الشهداء، قم، إيران/ ١٣٦٦ش ـ ١٤٠٨هـ.
١٢. ابن يعيش، موفَّق الدين، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصَّل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٣. أبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٤. أبو شامة المقدسي، شهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت ٦٦٥هـ)، شرح الشاطبيَّة المسمَّى إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
١٥. أبو عبيدة، معمر بن مثنَّى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمَّد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر/ ١٣٨١هـ.
١٦. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ)، الحُجَّة في عِلل القراءات السبع، تحقيق: محمَّد إبراهيم سنبل، إبراهيم جابر علي، محمَّد فؤاد غيط، الطبعة الأُولى، دار الصحابة للتراث، طَنْطا/ ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م.
١٧. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ)، الحجَّة للقرَّاء السبعة، تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
١٨. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ)، المسائل المُشكلة، تحقيق: د. يحيى مراد، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمَّد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٢٠. حسن، عبَّاس، النحو الوافي، الطبعة السادسة، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران/ ١٣٨٠ش ـ ١٤٢٢هـ.
٢١. الخُضَري، محمَّد بن مصطفى الخُضَري الشافعي، حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، الطبعة الأُولى، دارالكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٢٢. الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، الطبعة الرابعة، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان/

١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م. وكذلك الطبعة الثامنة، أنوار الهدى دون مكان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٢٣. الرضي، محمَّد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، مؤسَّسة الإمام الصادق (عليه السلام) للطباعة والنشر، قم، إيران/ ١٣٨٤ش.
٢٤. الدسوقي، محمَّد المصطفى، حاشية الدسوقي، نشر زاهدي، قم، إيران، دون طبع وتاريخ.
٢٥. الدماميني، محمَّد بن أبي بكر (ت ٨٢٦هـ)، شرح الدماميني على مُغني اللبيب، تحقيق: أحمد عزُّو عنايَة، الطبعة الأُولى، مؤسَّسة تاريخ العربي، بيروت، لبنان/ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٢٦. الزجَّاج، إبراهيم بن سري بن سهل، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الرابعة، دار الكُتب المصري، القاهرة، ودار الكُتب اللبناني، بيروت، لبنان/ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٢٧. الزركشي، بدر الدين، محمَّد بن عبد الله بن بهادر (٧٤٥ ـ ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأُولى، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان/ ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.
٢٨. الزمخشري، الخوارزمي، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر بن أحمد (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ)، الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي ومؤسَّسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان/ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٢٩. السمين الحلبي، شهاب الدين، أبو العبَّاس بن يوسف بن محمَّد بن إبراهيم، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٣٠. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، هُمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الطبعة الأُولى، المطبعة أمير، قم، إيران/ ١٤٠٥هـ.
٣١. الشريف الرضي، أبو الحسن، محمَّد بن حسين الطاهر، نهج البلاغة، المترجم: محمَّد دشتي، الطبعة الرابعة، مؤسَّسة أمير المؤمنين (عليه السلام)، قم، إيران/ ١٣٨٨ش.
٣٢. الشهاب، حاشية الشِّهاب المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دون طبع وتاريخ.
٣٣. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، الطبعة الأُولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٤. الصبَّان، محمَّد بن علي الشافعي، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك، الطبعة الأُولى، دار الكتب

العلميَّة بيروت، لبنان/ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٣٥. الطبرسي، النوري، حسين (ت ١٣٢٠هـ)، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان/ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٣٦. الطبرسي، أمين الاسلام، أبو علي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبعة الأُولى، مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان/ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٣٧. الطوسي، أبو جعفر، محمَّد بن الحسن بن علي (٣٨٥ ـ ٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٣٨. الفخر الرازي، محمَّد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي، مفاتيح الغيب من القرآن الكريم (التفسير الكبير، تفسير الرازي)، الطبعة الثالثة، دار النشر ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان/ ١٤٢٠هـ.
٣٩. الفرَّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمَّد علي نجَّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الأُولى، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، دون تاريخ.
٤٠. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجُمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأُولى، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٤١. القرطبي، أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي(ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، الطبعة الأُولى، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربيَّة السعوديَّة/ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
٤٢. القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمَّد الحنفي (ت ١١٩٥هـ)، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ومعه حاشية ابن التمجيد مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمَّد عمر، الطبعة الأُولى، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٤٣. القيسي، أبو محمَّد، مكِّي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمَّد بن مختار، القيرواني، المالكي (ت ٤٣٧هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجُمل من فنون علومه، إشراف: أ. د. الشاهد البوشيخي، الطبعة الأُولى، كليَّة الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، جامعة الشارقة/ ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
٤٤. الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمَّد بن حبيب البصري، النكت والعيون (تفسير الماوردي)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
٤٥. المجلسي، محمَّد باقر (ت ١١١١هـ)، بحار الأنوار الجامعة لدُرر أخبار الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، الطبعة الثالثة،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان/ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
٤٦. معرفة، محمَّد هادي، شُبهات وردود حول القرآن الكريم، الطبعة الثانية، مؤسَّسة التمهيد، قم، إيران/ ١٣٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٤٧. معرفة، محمَّد هادي، التمهيد في علوم القرآن، الطبعة الثالثة، مؤسَّسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرِّسين، قم المقدَّسة/ ١٤١٦هـ.
٤٨. النحَّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمَّد، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٤٩. النيسابوري، نظام الدين، الحسن بن محمَّد بن حسين القمي (ت ٧٢٨هـ)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تفسير غرائب القرآن)، تحقيق: زكريا عمَيرات، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان/ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

جولة المبتدي